الكهرباء منسية.. والمازوت متوفر في «السوداء» وغائب عن «الذكية»

مدير الكهرباء: لا نعرف سبب زيادة التقنين وأصلحنا أضرار العاصفة

| اللاذقية- عبير سمير محمود

يشكو مواطنون من اللاذقية انقطاع التيار الكهربائي المتواصل وفق نظام تقنين قاس عاد ليطبق وفق ٥ ساعات قطع مقابل ساعة واحدة تغذية، وسط طقس بارد جداً تنخفض فيه الحرارة إلى ما دون ٦ درجات ليلاً، مع انعدام مازوت التدفئة إلا في السوق السوداء.

ويقول عدد من المواطنين لـ«الوطن»: إن الكهرباء باتت مفقودة واللاذقية مظلمة طوال الأوقات، متسائلين عن سبب قطع التيار لساعات طويلة تصل إلى عشرين ساعة يومياً في وقت لا يوجد وسائل تدفئة أخرى وخاصة المازوت الذي لم يصل لجميع المواطنين ومن حصل عليه استنفده لكون ١٠٠ ليتر لا تكفي لأكثر من شهر ونصف الشهر على أبعد تقدير.

ويستغرب البعض توفر مادة المازوت بكثرة خارج البطاقة الذكية، بسعر يتجاوز ١٠٠٠ ليرة لليتر ما يكلف متوسط الدفء لعائلة يومياً ٥ آلاف ليرة، متسائلين: كيف تتوفر المادة في السوق السوداء ولا تتوفر لدى الجهات الحكومية المسؤولة عن توزيعها بالسعر المدعوم؟ هناك حلقة مفقودة دائماً بين البطاقة الذكية والسوق السوداء.

وحسب أهالي من قرى باردة كقرية ياسنس وطرجانو القويقة، وكيمين، والستاتية، فإنهم حتى اللحظة لم يحصلوا على أي من مخصصات مازوت التدفئة باستثناء ذوي الشهداء والجرحى، مطالبين بالنظر في أوضاعهم ومحاسبة المقصرين عن تهميش عدة قرى ريفية تعد من القرى الباردة في المحافظة.

أرقام رسمية

بالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي يوسف، يقول لـ«الوطن» إن توزيع مازوت التدفئة مستمر حتى الانتهاء من الدفعة الأولى، مشيراً إلى توزيع ١٩.٦ مليون ليتراً حتى تاريخه.

وأضاف يوسف: يصل حالياً ١٩ طلباً من مادة المازوت منها ما بين ٥-٦ صهاريج للتدفئة وتوزع حسب جداول سادكوب، مشيراً إلى أن المحافظة بحاجة ١٥ مليون ليتر لاستكمال الدفعة الأولى وتغطية ٣٧٠ ألف بطاقة ذكية في مجمل المحافظة.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أنه سيتم تمديد توزيع الدفعة الأولى حتى بداية شهر تموز القادم، مؤكداً عدم إغلاق الدفعة الأولى حتى حصول جميع المواطنين على مستحقاتهم.

قرى باردة لم تصلها المادة

يوسف لفت إلى وجود قرى باردة لم تحصل على مجمل مخصصاتها رغم الاهتمام الكبير بالقرى الجبلية خاصة التي أصابتها الحرائق، مؤكداً أنه سيتم تغطية جميع المناطق بالمادة تباعاً، مشيراً إلى أن منطقة الحفة تقترب من إغلاق التوزيع إذ يتبقى نصف مليون ليتر لتغطيها بشكل كامل.

كما نفى يوسف تخفيض كمية الدفعة الأولى إلى ٥٠ ليتراً، قائلاً إن الكمية على حالها وهي محددة في اللاذقية بـ١٠٠ ليتر لكل بطاقة ذكية، ولم يتم تخفيضها.

وحول ما يشاع حول رفع سعر المازوت المدعوم ليضاهي سعره في السوق السوداء، أكد يوسف أن هذه مجرد شائعات ولم يرد المحافظة أي قرار رسمي بهذا الخصوص حتى تاريخه.

وشدد يوسف على المتابعة اليومية لتوزيع مادة المازوت وضبط محاولات التلاعب بها، مؤكداً أن من يبيع المادة بالسوق السوداء يكون بطرق ملتوية وأي صاحب ميكروباص يتم ضبطه يبيع المادة يتم اتخاذ الإجراء القانوني بحقه وسحب بطاقة التزود بالمادة.

ولفت إلى أنه وخلال المتابعة، تم ضبط صهريج محمل بكمية ١٢٩٤ ليتراً من مادة المازوت للاتجار بها بطريقة غير مشروعة في السوق السوداء، وتم حجز الصهريج وإحالة الضبط إلى القضاء المختص أصولاً.

الكهرباء لا تعرف سبب التقنين

من جانبه، أكد مدير فرع شركة الكهرباء في اللاذقية جابر العاصي لـ«الوطن»، عودة نظام التقنين الكهربائي إلى خمس ساعات قطع مقابل ساعة واحدة تغذية، مبيناً أن برنامج التقنين يوضع حسب الكميات المتاحة.

وأشار العاصي إلى أن هذه المرحلة قد تكون مؤقتة وطارئة، وعند تحسن الأمور سيتم زيادة ساعات التغذية، وعن الأسباب قال العاصي: نحن كفرع للشركة في اللاذقية لا جواب لدينا حول الأسباب بشكل عام.

وفيما يخص تأثير الأعطال جراء العاصفة الأخيرة على زيادة ساعات التقنين، أكد العاصي أن الأعطال التي نجمت عن العاصفة تم إصلاحها في اليوم التالي لانتهاء العاصفة، مضيفاً: إن جميع أمور الشبكة عقب العاصفة بخير، إذ تم تبديل قواطع وأعمدة خشبية وإصلاح خطوط ٢٠ كانت قد خرجت عن الخدمة لساعات جراء العاصفة واليوم جميعها في الخدمة.

تلاعب بكمية مازوت التدفئة وتقاضي رشاوى لتعبئتها في حمص

مدير التموين لـ«الوطن»: إرسال دورية من حماية المستهلك لترصيص وفوترة الصهاريج

| حمص - نبال إبراهيم

اشتكى عدد من الأهالي في بعض أحياء مدينة حمص لـ«الوطن» التلاعب في كمية مخصصاتهم من مازوت التدفئة عند تعبئتها من قبل بعض أصحاب الصهاريج ولجان الأحياء، موضحين أن مخصصات كل عائلة وفق البطاقة الإلكترونية ٦٠ ليتر مازوت وبعد التعبئة يكتشفون أن ما حصلوا عليه بين ٥٠ إلى ٥٥ ليتراً فقط في أحسن الأحوال.

وأشار بعض المواطنين المشتكين إلى إقدام بعض المخاتير وأعضاء لجان الأحياء بتقاضي رشاوى تصل إلى ٥ آلاف ليرة سورية مقابل تعبئة مخصصات المواطنين من المازوت، علاوة على قيام الكثير من المخاتير واللجان بتعبئة المازوت بشكل مزاجي ولأشخاص يقدمون من خارج الشوارع والأحياء التي تتم التعبئة فيها بحسب الدور وتفضيل هؤلاء على أصحاب الحق بالتعبئة.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والتجارة الداخلية في حمص تمام السباعي لـ«الوطن» ضرورة أن يتقدم المواطنون بالشكاوى للمكتب مباشرة أو عن طريق مديرية التموين بالمحافظة لتدقيقها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين سواء كانوا أصحاب الصهاريج أو المخاتير ولجان الأحياء، لافتاً إلى أنه لم يتم التقدم بأي شكوى حول ذلك حتى تاريخه، مضيفاً: إذا لم يتقدم أحد المواطنين بالشكوى بشأن (التلاعب المخصصات أو تقاضي رشاوى) فكيف لنا أن نعرف بها أو نؤكدها ليتم اتخاذ أقصى العقوبات بحق المخالفين؟!

وأشار السباعي إلى أن كمية مازوت التدفئة التي تم توزيعها على الأسر المستحقة وفق البطاقة الإلكترونية في محافظة حمص بلغت ١٩ مليوناً و٥٦٠ ألف ليتر حتى تاريخه، بنسبة توزيع وصلت لنحو ٥٦ بالمئة، مبيناً أن عدد العائلات التي حصلت على مازوت التدفئة وصلت إلى ٢٢١ ألفاً و١٠٤ عائلات حتى تاريخه في مختلف أحياء وقرى المحافظة من عدد الأسر الإجمالي البالغ ٤٠٥ آلاف و٩١٤ أسرة.

ولفت السباعي إلى أنه يتم حالياً توزيع نحو ٤ طلبات مازوت تدفئة فقط على جميع أنحاء المحافظة بمعدل ٦٠ ليتراً لكل عائلة، موضحاً أنه لم تتم الموافقة حتى الآن على الكتاب المرسل لإعادة التوزيع بكمية ١٠٠ ليتر لكل عائلة أو زيادة مخصصات المحافظة من مازوت التدفئة اليومية.

بدوره أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أنه لضمان وصول مازوت التدفئة إلى المواطنين والتأكد من وصول الكميات المعبأة في الصهاريج إلى الأحياء وضبط عملية التلاعب بالمادة بدأت المديرية بإرسال دورية من حماية المستهلك لترصيص وفوترة صهاريج المحطات المخصصة لتوزيع مازوت التدفئة في أحياء المدينة، وذلك بعد أخذ تصاريح خطية من أصحاب المحطات بالكميات المعبأة ليتم توزيعها على مستحقيها، على أن يتم نزع الأختام الرصاصية من قبل رؤوساء لجان الأحياء والتوقيع على الفاتورة بعد الانتهاء من التوزيع.

وأشار اليوسف إلى أنه تم تنظيم ١٤ ضبطاً منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه بمخالفات تتعلق بنقص الكمية المبيعة من مادة المازوت ونقص الكيل والاتجار والتصرف بالمازوت ونزع الأختام الرصاصية عن مضخات التوزيع، مؤكداً أنه في حال حدوث أي خلل أو نقص بالكمية المخصصة للمواطنين أو تقاضي زيادة أو غير ذلك يفترض التقدم بشكوى إلى مكتب الشكاوى بالمديرية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين على الفور.

مواطنون يتعرضون للابتزاز من معقبي المعاملات

عدم التقيد بقانون تقسيم العقارات يربك مصالح السويداء العقارية

| السويداء- عبير صيموعة

اشتكى عدد كبير من الأهالي لـ«الوطن» من تعقيد معاملات إفراز عقاراتهم أو تقسيمها والتي تبدأ وتنتهي لدى مديرية المصالح العقارية في السويداء.

وتلخصت شكواهم لـ«الوطن» بوقوعهم بين براثن معقبي المعاملات عند البدء بأي معاملة إفراز إضافة إلى الإشكالية الأكبر عند الانتهاء من المعاملة وقيام مديرية المصالح العقارية بإرسالها إلى الوحدات الإدارية حيث يتبين وجود فوارق بين ما هو مدون على الورقيات من المصالح العقارية وأرض الواقع ما يؤدي إلى إعادة الإضبارة ثانية من مجالس البلدات والمدن إلى المصالح العقارية لتصحيح الأخطاء بما يتوافق مع أرض الواقع الأمر الذي يرتب عليهم الكثير من الأعباء المالية.

رؤساء مجالس بلدتي شهبا وصلخد أكدوا لـ«الوطن» أن إتمام معاملة الإفراز لدى مجلس المدينة أو الوحدة الإدارية مكلفة جداً بالنسبة للمواطن وقد تصل المبالغ المتوجب دفعها من قبل من يرغب بفرز عقاره إلى نحو ٢ مليون ليرة لكون تقسيم العقارات وبالتالي إفرازها وتصحيح أوصافها يجب أن يبدأ من الوحدات الإدارية طبعاً وفقاً للقانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ ولاسيما المادة الرابعة منه الأمر الذي يحتم بالضرورة تقاضي البلديات تكلفة الطرق والصرف الصحي والخدمات الأخرى ما يدفع بالعديد من المواطنين للإحجام عن إكمال عملية الإفراز لدى الوحدة الإدارية ليذهب بعدها إلى المصالح العقارية.

مدير المصالح العقارية بالسويداء جهاد الحلبي أوضح لـ«الوطن» أنه وفق القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ المفترض تجهيز معاملة الإفراز لدى الوحدة الإدارية وتالياً تصديقها من نقابة المهندسين وذلك بعد الاطلاع على المخطط التنظيمي العام والتفصيلي ليصار بعدها وضع المعاملة لدى مديرية المصالح العقارية لإنهاء عملية الإفراز، لافتاً إلى أن جميع المعاملات تنجز لدى مديرية المصالح العقارية رغم أن إتمام معاملة الإفراز مسؤولية الوحدات الإدارية.

وأكد حامد أن الإشكالية التي تشكل عبئاً على المديرية والمواطن على حد سواء أنه في كثير من الأحيان وبعد أن تقوم المديرية بإرسال المعاملة لمجلس المدينة أو غيره من مجالس البلدات تعيد هذه الوحدات الإضبارة لوجود فوارق بين المعاملة الورقية وأرض الواقع ما يدفع المديرية لإعادة عملية الإفراز من جديد، موضحاً أن عدم مرور المواطنين إلى الوحدات الإدارية والقفز فوراً إلى أروقة المصالح العقارية قد يعرضهم للابتزاز من معقبي المعاملات.

بسبب نقص الأموال.. شركات متوقفة عن العمل

| حماة- محمد أحمد خبازي

كشف التقرير السنوي لاتحاد عمال حماة في جانبه الاقتصادي، واقعاً غير سار للعديد من المنشآت والمعامل الصناعية المتوقفة عن العمل والإنتاج منذ سنوات طويلة، وظلت عصية على المعالجة، رغم معرفة الجهات المعنية بسوء حالها.

التقرير بيّن أن شركة الإطارات، ومعمل سكر تل سلحب، ومعملي البورسلان ١ و٢، متوقفة عن العمل لنقص السيولة، ولعدم توافر المواد الأولية، وانتفاء الجدوى الاقتصادية من التشغيل، كما هي الحال في معملي القضبان والأنابيب المعدنية في شركة الحديد.

وكذلك الحال في الشركة العامة لتجفيف البصل في سلمية، التي لم تعد تجفف بصلاً لعدم توافره، بل اتجهت لإنتاج بدائل كالبرغل والزعتر والفلافل والملوخية وغيرها للمحافظة على عمالها.

وبيّن التقرير أن ثمّة شركات بدأت بالتعافي، ومنها معمل الأدوات الصحية بشركة البورسلان، الذي أعيد تأهيله بقرض قيمته ٤٥٠ مليون ليرة من مؤسسة الإسمنت، لتأمين المواد الأولية اللازمة للإنتاج. وأقلع بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦، وبلغت نسبة تنفيذ خطته الإنتاجية بالعام الماضي ٧٦ بالمئة.

فيما معمل صهر الخردة بشركة الحديد أقلع بعد تطويره في ٢٠١٧/٥/٢١ وبلغت نسبة تنفيذ خطته العام الماضي ٩٠ بالمئة.

> ارتفاع أسعار الوقود ورفع سعر الأسمدة وعدم توفيرها للمزارعين سبب تراجع القطاع الزراعي

وأوضح التقرير أن ثمّة شركات تعمل بالحد الأعظمي من إمكاناتها المتاحة، ومنها شركة الإسمنت التي بلغت أرباحها العام الماضي، نحو ٦ مليارات و٣٠٠ مليون ليرة.

وشركة الخيوط القطنية، التي بلغت نسبة تنفيذ خطتها السنوية نحو ٤٠ بالمئة، وأرباحها ١ مليار ليرة. وشركة الصوف والسجاد، التي بلغت نسبة تنفيذ خطتها ٧١ بالمئة، والزيوت النباتية وكانت نسبة تنفيذ خطتها ٥٠ بالمئة. ومعمل الأحذية في مصياف، الذي بلغت أرباحه ٤٧٨ مليون ليرة.

أما فيما يتعلق بشركات القطاع الإنشائي «العامة للطرق والجسور، وفرعها في حماة، والدراسات والاستثمارات الفنية، والعامة للبناء» فبيّن التقرير أن هذا القطاع يعاني من صعوبات يجب الالتفات لمعالجتها وتدعيم قدرات شركاته الفنية، ومدها بالآليات اللازمة، ورفدها بعناصر فنية شابة ليتم تأهيلها وزجها بالعملية الإنتاجية، ليكون هذا القطاع قادراً على المساهمة بإعادة الإعمار، وتنفيذ خطط الحكومة في مجال البناء والتشييد.

وفي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، بيّن التقرير أن من عوامل تراجعه، ارتفاع أسعار الوقود وحوامل الطاقة، ورفع سعر الأسمدة وعدم توفيرها للمزارعين بالوقت المناسب، وعدم تناسب أسعار شراء المحاصيل مع كلفة الإنتاج، وقصور دور المصارف المتخصصة، وعدم دعمها الفعلي للدورة الإنتاجية الزراعية، والإنتاج الحيواني، وسيطرة كبار تجار الجملة عليه، وأخطر أشكال النهب التي يتعرض لها المنتجون في عملية تسويق منتجاتهم الزراعية.

واقترح اتحاد العمال للنهوض بالواقع الاقتصادي لكل القطاعات الإنتاجية، وضع برنامج إصلاح اقتصادي، يعالج كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً مشكلة البطالة والفقر.

وإعادة النظر بالسياسة الاقتصادية المتبعة، واعتماد إجراءات تتلاءم مع تداعيات الحرب. ومد يد العون للشركات تطويرها لكونها الرافعة الحقيقية للنمو.

ووضع رؤية تطويرية تحديثية للشركات القابلة للإصلاح، ودعم وتشجيع الإنتاج الوطني في قطاعي الزراعة والصناعة، وضرورة تأمين المستلزمات بالوقت المناسب، والعمل على تعويض النقص في اليد العاملة، والعمل على إعادة تشغيل وتطوير الإطارات ومعملي البورسلان وسكر تل سلحب.

وأكد الاتحاد على ضرورة تنفيذ المشروع الوطني للإصلاح الإداري، لما له من دور كبير في مكافحة الفساد وتطوير الإدارة.